الاسراع في وتيرة الاصلاحات مطلب المرحلة الملح

حافظ سيف فاضل*

■ يُستغرب كثيرا من تصريحات يطلقها بعض القادة العرب حول التحذير من تسريع وتيرة الاصلاحات! كما بدر في تصريحات الرئيس المصري حسني مبارك بالرغم من الاعتراف بضرورة الاصلاحات الملحة، وقد خطت مصر خطوات مشجعة في هذا المضمار الا انها لا تزال غير كافية ولا تلبي المطلب الجماهيري. او كما ظهرت للعيان خطوات الاصلاحات البطيئة التي تسلكها المملكة العربية السعودية والتي افضت في مضمونها الى ذات التحذير منتهجة سياسة الاصلاح التدريجي.

اذا ما كان بعض القادة العرب يعتقد ان ادخال النمط الاصلاحي السريع في نظام وهيكلة الدولة العربية قد يسقطها كما اسقطت طريقة البيروسترويكا والغلاسنوست (الاصلاح واعادة البناء) الاتحاد السوفييتي السابق، واصبحت مثلا يحذر منه، يكون بذلك القادة قد جانبهم الصواب في هذا الاسقاط القسري، بسبب طبيعة اختلاف المستويين المختلفين بين الاتحاد السوفييتي والدول العربية، فضلا عن ان السباق المحموم الذي كان مسيطرا اثناء الحرب الباردة بين الغرب الرأسمالي المتماسك والمنظومة الشيوعية الآخذة في التآكل قد اسقط بنية الاتحاد السوفييتي وساهمت في هذا السقوط دولة الفاتيكان فترة البابا البولندي الراحل يوحنا بولس الثاني والذي لعب دورا كبيرا تأثيريا رجح كفة سقوط نظرية الدولة الشيوعية الى جانب التأثير الاعلامي المكثف من خلال راديو (اوروبا الحرة) المدعوم من الغرب الرأسمالي انذاك.

اما السبب الجلي الرئيسي والذي يقف وراء سقوط الاتحاد السوفييتي وسرع من وتيرة سقوطه فهو ان المنظومة الشيوعية ذاتها اصيبت بخلل عام من الداخل وافتقدت آلية التغيير الذاتية التي تمكنها من اعادة البناء والاصلاح كما هو الحال في طبيعة النظام الرأسمالي، ولذلك ترهلت وشاخت المنظومة الشيوعية بحيث كان عامل الخلل متمثلا في (الاستبداد السياسي) وهو العنصر الاساسي الذي خلخل النظام الشيوعي، وبالتالي ادى الى انتفاضة شعوب المنظومة ضدها، وكان امر اسقاطها حتميا.

وكون الاستبداد السياسي صفة مشتركة بين انظمة الدول العربية في المنطقة والمنظومة الاشتراكية السابقة، فان هذه الخلخلة اثرت في مفاصل الدولة وسيظل امر ورود التأثير قائما في اي لحظة ومهددا بانتفاضة شعبية عربية عارمة تكفي ان تتحرك في قُطر عربي وسرعان ما ستتجاوب معظم الاقطار الاخرى لثورة برتقالية مماثلة، والتي اشبه ما ستكون شدتها بعواصف المد الشعبي الناصري في زمن الزعيم الراحل جمال عبد الناصر بخطاباته الملتهبة والتي كانت المحرك لشعوب المنطقة حينها.

وما لم تتدارك الانظمة العربية القائمة اليوم وتتجاوز بهذا المفهوم المعدي (الاستبداد السياسي) والخطير لتنتقل طوعا الى مطلب المرحلة الملح وهو الاسراع من وتيرة تحقيق الاصلاحات الشاملة، والاتجاه بالمجتمعات العربية نحو الديموقراطية الحقيقية، دون تشويه الفكرة الديمقراطية الاساسية او تعريبها، فانها قد تواجه ازمات سياسية خانقة وتحرك الشارع نحو اسقاط الانظمة.

ولان البر يكمن في الاصلاح، وخير البر عاجله، لا يجب ان تتأخر او تتباطأ مسيرة الاصلاحات السياسية للانظمة العربية بسبب ان هناك تخوفات او معوقات قد تكون وهمية او نتيجة اخطاء في واقع الحسابات السياسية قدمها لاصحاب القرار بعض المستشارين المحلين المدمنين على خلق الازمات ومن تنقصهم الخبرة الدولية وفراسة تحليل الواقع السياسي المرتبط في فهم طبيعة المتغيرات الدولية. فالمخاوف الحقيقية التي تمس امن الاوطان، تكمن في ان يبقى الحال السياسي كما هو عليه، دون تغيير، او تتغير الامور بوتيرة بطيئة ومرتابة، بحيث لا يشعر المواطن بأثر النقلة النوعية وتغييرها الايجابي عليه وعلى المجتمع، بعكس تأثيرات التغييرات الاصلاحية المتسارعة التي ستدخل فورا الثقة في نفس المواطن العربي والتي افتقدها منذ بداية مرحلة نشوء الدول القومية الوطنية ووعودها الطموحة التي لم تر النور.

ان لم يستشعر المواطن ان هناك تغيرات تجري حوله قائمة على قدم وساق ومتناولة جميع الاصعدة المختلفة الحياتية، وفي نفس الوقت سريعة، فلن يثق المواطن بحكومته، حتى وإن احدثت الحكومة تغييرا جادا (بنفسها الطويل المعتاد) فسيكونُ مرده الى نظرية المؤامرة المستشرية في عقلية الوسط السياسي والشعبي العربي، وسيعتبر المواطن الاصلاحات المتناثرة هنا وهناك مجرد ديكور وشكليات سطحية لا تمس العمق المنشود ولا تعبر عن التغيير المطلوب وذلك بسبب ما شاب هذه العلاقة المزمنة من حالات عدم الثقة المتبادلة بين السلطة والمواطن العربي.

والمواطن في ذلك على حق، فلماذا لا يكون هناك تسريع من الوتيرة الاصلاحية؟ ابتداء في مكافحة فساد المال العام المستشري في اروقة الدولة، وسرعة ضبط واحالة ملفات متورطي الفساد الى المحاكم المختصة، ليشعر المواطن للوهلة الاولى ان هناك جدية في الحرب على الفساد كما هي جدية الحرب على الارهاب. ولماذا لا يكون الاسراع ايضا في استصدار قوانين ملائمة لكل مرحلة زمنية بحسب مرحلتها، تتطلب ادخال عناصر الانفتاح بديلا عن مكامن الجمود والابقاء على قوالب قوانين عتيقة نسج العنكبوت عليها خيوطه، كقوانين الاحوال المدنية والشخصية، وكذلك هناك قوالب قوانين عديدة تتطلب التعديل اكان ذلك في السياحة وتسهيل الاستثمار واستقطاب رأس المال العربي والاجنبي، من ناحية الجانب الاقتصادي، او من ناحية الجانب الاجتماعي كأن يكون التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية.

وكذلك الامر ذاته يتطلب الاصلاح السريع في قوانين المشاركة السياسية العامة للرجل والمرأة على حد سواء متضمنة حق الانتخاب والترشح. فالاسراع بهذه الوتائر الاصلاحية السامية اصبح من الامور المفروغ منها حتى على مستوى البلدان الاقل نموا الواقعة في القارة السوداء. وتأخير تحقيق مجموعة الاصلاحات هذه قد يجلب نتائج غير حميدة بعكس ما قد يتوقعه بعض الزعماء العرب الميالين الى بقاء الحال كما هو عليه. كذلك يجب ان يولى الاصلاح الاهتمام بالعملية التعليمية برمتها وتطوير البحث العلمي والاسراع في تعديل المناهج الدراسية العربية وتحسين مدخلات ومخرجات التعليم لكي يعود بالنفع ليس على تحصيل الانسان العلمي فحسب وانما تجاريا ايضا، اذ، يشكل التعليم المراجع والمحدث منتجا جيدا في الكيف والكم معا، بحيث يراعي متطلبات واحتياجات السوق، ويفرز التخصص المطلوب وفق الاحتياج والطلب، على ان يتم تدريب الطلاب على امكانية البحث عن المعلومة واستغلالها بالشكل الانسب كبديل عن مناهج التلقين والحشو الحالية البالية. بالاضافة، الى ان عملية المراجعة المستمرة والتنقيح للمناهج لمواكبتها العصر الحديث، يحدان من تفريخ الارهاب، فمثلا، لم نجد ان تعليم سويسرا يفرخ الارهاب ولكن وجد في باكستان هذا النوع من التعليم المفرخ للارهاب وخاصة حوانيت معاهد (معاول الهدم) الدينية التابعة لطالبان. ان الاسراع في اعطاء حقوق المرأة السياسية والاجتماعية الكاملة على اساس المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع، يثري ويسرع في اخراج طاقات وابداعات نسائية كبيرة تضاف الى خدمة ذلك المجتمع العربي ويحد من سلطته الذكورية الاحادية التفكير والتي دوما ما تعطل نصف المجتمع منذ فترة زمنية قاهرة وتعيقه عن انجاز مهامه الحياتية ومشاركته الفاعلة في صنع القرار. فلماذا اذن نظرية الاصلاح التدريجي!؟

وهناك مسألة هامة اخرى، وهي وقف الدول العربية العمل بقانون الطوارئ واستبداله بقانون مكافحة الارهاب وهو امر ملح وضروري يتطلب الاسراع في تحقيقه دون وجل او خوف خاصة بعد ان دخل المجتمع الدولي كله مرحلة (الحرب الكونية على الارهاب).

فالطوارئ وحالتها لا تنطبق الا على اوضاع الانقلابات العسكرية والحروب والمناوشات الاهلية مثل تشاد والصومال وغيرها.. ولكن المرحلة الآنية هي تكاتف الجميع في الحرب على الارهاب كونها حاجة ملحة حاضرة تتطلب سرعة ايجاد قانون شامل لمكافحة الارهاب. فالمواطن العربي في حقيقة الامر وبعد نكبة 1948 ونكسة 1967 لا يزال الى هذه اللحظة يجهل الجهة الموجه نحوها اعلان حالة الطوارئ في البلدان العربية!؟ فالحرب ضد دولة اسرائيل جمدت واصبحت غير واردة بالنسبة لمجموع دول الطوق، فالجولان المحتل، لم تطلق منه سورية رصاصة واحدة تجاه المحتل، وانما تقوم بتجييش محاربين اخرين عنها بالوكالة ومن اراض غير اراضيها، وفي زمن المواجهة مع الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982 تراجع الجيش السوري ولم يبق له موطئ قدم امام دبابات ارئيل شارون المتقدمة، وصار السلام هدفا استراتيجيا للدول العربية جميعها منذ قمة بيروت عام 2002 وبحسب البيانات الختامية للقمم العربية اللاحقة، وبذلك لم يعد هناك مبرر لاستمرار اعلان حالة الطوارئ في سورية او في دول الطوق.

اما الدول البعيدة عن اسرائيل فمبررات اعلانها حالة الطوارئ غير شرعية، الا ان يكون الاعلان موجها نحو المواطن العربي نفسه، فهذا امر اخر. ففي دولة مثل اليمن وهي خارج دول الطوق، ولا ننسى ان السلام هدف استراتيجي للدول العربية، يمارس فيها العسكر احد اجراءات قانون الطوارئ وهو التفتيش الليلي المستمر والذي يسري منذ قيام زمن الجمهورية العربية اليمنية بعد ثورة 26 ايلول (سبتمبر) 1962 ضد حكم الامامة البغيض، والى يومنا هذا، وبعد مرور ستة عشر عاما على قيام الوحدة اليمنية المباركة (22 ايار (مايو) 1990)، لا تزال الجولات العسكرية الامنية داخل المدن تمارس التفتيش اليومي منذ الساعة الحادية عشرة مساء حتى الفجر، وكذلك اقامة نقاط عبور بين المدن تضطر اجراءات التفتيش العسكرية ابناء البلد اليمنيين المسافرين الى فتح الشنط وخانات المركبات الآلية او ابراز وثائق الاثبات الشخصية، والاجانب ابراز جوازات السفر، على طول طرق البلاد وعرضها وكأن المسافرين في الرحلات الداخلية ينتقلون من دولة الى اخرى. فضلا عن كثرة الشكاوى والاشكالات التي تسببها تجاوزات بعض العسكر (غير المثقف او دون المستوى) جراء احتكاكه بالمواطنين المدنيين بصفة مستمرة، بالرغم من الاوامر الصادرة بعدم تفتيش المركبات الآلية التابعة للعائلات او الاجانب.

ان انتشار مثل هذه المظاهر المسلحة داخل المدن وتواجد المعسكرات في اواسطها يسببان للمواطن اليمني شعورا بالضيق واحساسه انه يعيش في جو من التوتر والاخلالات الامنية المستمرة في ظل نظام دولة يبدو انه قلق وغير مستقر بسبب نفير الطوارئ الدائم والذي لم يتمكن الانتشار العسكري في الجولات والنقاط الى ايجاد حل يحد من تفاقم مشكلة ظاهرة حمل السلاح بين اوساط اليمنيين وعامة الناس، وان مثل هذه الخطة الامنية الدهرية اصبحت عقيمة بقدر عتقها الزمني المتهالك وعاجزة عن وقف تفشي الظاهرة، لذا يتطلب استحداث خطط امنية حديثة بديلة تكون غير ظاهرة للعيان للحد من الظاهرة وفاعلة في تحقيق النتائج الايجابية الامنية المبنية على الاحصاءات العلمية البيانية.

نتمنى على القيادة اليمنية ان تبادر الى رفع هذه الجولات والنقاط العسكرية وتبقيها على منافذ الحدود بين الدول حتى يأتي اليوم الذي تصبح الدول العربية كمنظومة الاتحاد الاوروبي على الاقل من وجهة نظر غير متشائمة مستقبلية يتحرك المواطنون العرب بحرية ودون عوائق حدودية.

ويمكن ان يقتصر حاليا اجراء الحفاظ على الامن من خلال الدوريات الراجلة والمتحركة والمطعمة بالعنصر الشرطي النسائي فذلك ادعى الى الطمأنينة خاصة لدى العوائل التي تجوب شوارع المدينة اسوة ببقية دول العالم المتحضر، من دون ان يكون هناك تعرض للمواطن ومركبته الآلية لاي تفتيش غير قانوني، الا في حال الاشتباه او الحالات المبلغ عنها مسبقا، ووفق القانون وبأمر قضائي، اما التفتيش بالجملة الحالي الذي يجري في اغلب الشوارع الرئيسية للعاصمة صنعاء وبقية المدن اليمنية وخطوطها الطويلة فهو اجراء تعسفي مزمن يضع افتراضا ان جميع المواطنين متهمون وان عليهم جميعا اثبات العكس امام الحاجز العسكري. ان عملية ادخال الاساليب الحديثة في التعامل الامني بين الفرد العسكري والمواطن المدني واحترام حقوق المواطنين، سيتماشى مع دخول اليمن منظومة مجلس التعاون الخليجي لتصبح اليمن قدوة لاعضاء المجلس وسيتمتع باشادة ايجابية دولية، كبادرة حسن نية اولية تنفذها الحكومة اليمنية تجاه مواطنيها وتجاه اقليمها والذي تأتي ضمن سلسلة طويلة من الاجراءات التأهيلية المطالب بها اليمن للانضمام. الغريب انه قد لا تلحظ هذه الحالة اليمنية المستنفرة عسكريا والمستفزة للمواطن اليمني في دول عربية اخرى تعيش حالة طوارئ مماثلة كدول الطوق مثل سورية والاردن وبيروت، وعلى سبيل المثال سورية، تعيش اعلان حالة طوارئ منذ الستينات، فالمسافر عبر البر يسير خطوطا طويلة بين دمشق وعمان او دمشق وبيروت دون ان يستوقف على حاجز او نقطة او جولة حتى الوصول الى المعبر الحدودي. اما الحالة اليمنية الفريدة عربيا ودوليا تجدها فقط تحدث في دول النزاعات الاهلية والحروب الافريقية.

بحث الرئيس اليمني عن مصدر تمويل اخر غير مشروط، واعتقد الرئيس انه وجده في الصين، وبذلك سيتم تجاوز شروط الدول الغربية المانحة المفروضة والمرفقة بالمنح والمعونات، واهم هذه الشروط مدى رفع مستوى سقف الحريات العامة وعدم التراجع عن ممارسة العملية الديمقراطية وكذلك التشديد نحو صحافة حرة شفافة، وتجريم الاعتداء على الصحافيين اليمنيين الذين دوما تسجل قضاياهم في المحاضر الرسمية (ضد مجهول) حتى اصبحوا ضحايا عنف منظم يستهدف الكلمة والتعبير في البلد، ولو ان الرئيس اليمني يخرج بكلمة علنية صريحة تدين الاعتداءات على الصحافيين اليمنين وبلهجة حازمة متوعدة بمحاسبة الجناة من خلال تحقيقات جادة، ستلقى اثرا طيبا في نفوس المواطنين كما خرج الرئيس وادان عملية محاكمة الصحافي تيسير علوني وطالب اسبانيا بالافراج عنه، مع ان علوني تمت ادانته بحكم قضائي اسباني (اوروبي) وليس بحكم قضاء دولة من دول العالم الثالث حيث تفتقد النزاهة والعدالة، والادانة القضائية الاسبانية كانت واضحة وهي: (التعاون مع منظمة ارهابية، وبرئ من الانضمام الى منظمة ارهابية) واعتقد ان المحاكمة هي محاكمة ضد الكلمة ومهنة الصحافة مع ان هناك ادانة ما زالت قابلة للنقض. وكان من الاولى ان يدين الرئيس العنف في بلده تجاه الصحافة وحرية الكلمة، ويترك موضوع علوني للديمقراطية الاوروبية فهي ترعاه وحتما ستوفيه حقه. ومتابعة لموضوع التمويل المشروط، ابدى الرئيس انزعاجه علنا من الشروط والضغوط (الحميدة) التي تمارسها معظم الدول الغربية المانحة على اليمن وغير اليمن وربطها بالمعونات الاقتصادية. وقد اقترحنا ناصحين الحكومة في مقال سابق (الديمقراطية اليمنية الوليدة وحقوق الانسان) بعد صدور تقرير مكتب الديمقراطية وحقوق الانسان والعمل، الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية في تقريره الخاص عن اليمن حول ممارسات حقوق الانسان للعام 2005، بأن لا تتسرع الحكومة اليمنية (كعادتها) بالنفي وابداء ضيق الصدر مع التقارير الدولية، وانما تبادر الى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق عما ورد في التقرير وهذا الاجراء سيعود بالنفع لصالح المواطن اليمني، اذ سيكف مظالم تقع على المواطنين، وسيعود لصالح الحكومة، بأن ستكون حكومة ذات مصداقية وستتمتع بسمعة دولية طيبة جراء المراجعة للانتهاكات المفترضة الواردة في التقارير الدولية وتفاعلها الايجابي بشأن مواطنيها. نشر المقال في جريدة «الوسط» اليمنية المستقلة وكذلك في جريدة «القدس العربي» اللندنية، واجه الاقتراح سخرية تهكمية غير لائقة من قبل مجموعة غير واعية بتصرفاتها تسيء لرئيس الجمهورية وحزبه تعمل في جريدة «الميثاق» التابعة لحزب المؤتمر الشعبي الحاكم تمتهن اسلوب تكشير الانياب والتجريح، ولها سوابق عديدة بترصدها لكثير من كتاب الرأي اليمنيين ذوي النقد البناء الايجابي الصريح الفاعلين في المجتمع، وكانت حجتهم الهشة ان (التقرير امريكي)، ويبدو انه لايهمهم المواطن ان كان قد تعرض فعلا لانتهاكات وتجاوزات ذكرها التقرير تتطلب التحقق منها بقدر ما يهمهم الاخراس عن قول الرأي وقمع المختلفين. ونعيد مجددا الكرّة، واحالة الامر ذاته والمقترح الى الحكومة اليمنية ولكن هذه المرة بمناسبة صدور تقرير منظمة العفو الدولية الصادر مؤخرا، حول حقوق الانسان في اليمن لعام 2006. ومنظمة العفو، منظمة دولية، مستقلة، تعتمد على التمويل من قيمة اشتراكات اعضائها الذين يعدون بالملايين في انحاء العالم، ونطمئن مجموعة (الميثاق) اياها، بأن منظمة العفو الدولية ليست امريكية هذه المرة، وحان الوقت لتعامل الحكومة اليمنية بجدية مع صدور التقارير الدولية التي تمس حقوق الانسان المواطن اليمني، ونتمنى ان يدرج هذا المقترح ما دام في صالح المواطن ضمن برنامج الرئيس الانتخابي للفترة الرئاسية القادمة لاننا نعتقد ان الرئيس سيتراجع ويعلن ترشحه لفترة رئاسية اخيرة قادمة، خاصة بعد ان وقع التلفزيون اليمني (الرسمي) بشكل مبتذل في اسلوب المبايعة العلني لشخص الرئيس بعيدا عن الشكل الديموقراطي واقرب منه الى الملكي الوراثي.

مما لا شك فيه، انه يجب تأييد الدول الغربية المانحة على ضرورة ارفاق كشف حساب ومجموعة شروط مع المبالغ التي تقدم للحكومة اليمنية او اي حكومة عربية اخرى وتربط بمدى التزام الدولة بحقوق الانسان والمواطن اليمني او المواطن العربي ومدى افساح مجالات الحريات العامة وعدم التضييق السياسي او التراجع عن مسيرة الديموقراطية.

ان عملية الاصلاحات الشاملة يعتبر تطبيقها اسهل في دول تقع ضمن سلطة النظام الملكي (الوراثي) ويمكن تنفيذها بخطى حثيثة وثابته في شتى المجالات المتعددة خلافا لسلطة النظام الجمهوري، كون الانظمة الملكية يمكن ان تتم فيها الاصلاحات باتخاذ قرارات فردية عليا ليست مؤسساتية وقابلة للتنفيذ الفوري، وتعد الاسهل من غيرها لتحقيق تلك الاصلاحات بوتيرة متسارعة بعيدا عن مؤسسات الدولة والمجتمع المدني وسوط الصحافة الحرة ورقابة البرلمان والاحزاب المعارضة السياسية التي تعتبر سمة من سمات الانظمة الجمهورية. ففي الدول الملكية ومجتمعاتها المحافظة والمنغلقة على ذاتها، لم تعتد على ايجابية العمل السياسي والتعددية الحزبية وتفاعل برامجها المختلفة، ولم تحظ تلك المجتمعات بخوض تجربة ممارسة العملية الانتخابية الشاملة بما فيها الانتخابات التشريعية التي تخلق برلمانا منتخبا مباشرة من الشعب وصياغة قوانين مستمده منه، وبالتالي، قد لا نبالغ القول اذا ما اعتبرنا ان قادة شعوب تلك المنطقة هم اكثر حكمة ومقدرة من شعوبها على ادارة المواقف بحكم العلاقة الخارجية والخبرة الطويلة لتوارث الحكم الممتد في العائلة الواحدة، وفي المقابل لا وجود للممارسة الشعبية والمشاركة في صنع القرار. فقرار الاصلاح يفترض في حالة الدول الملكية ان يكون ممهورا بجرة قلم من صاحب السمو اذا ما تمتع بالجرأة وقليل من الارادة السياسية، ودون الحاجة الى (حوار وطني) كما هو حاصل في الحالة السعودية. فالحوار الذي يجري او جرى يفتقد الى عناصر مهمة ضرورة توفرها في مجتمع مدني سبق ذكرها، وبالتالي الحوار الوطني سيكون عبثيا واطرافه السياسية غير محددة الملامح، ولا يمتلك برامج سياسية او تسيرها احزاب نابعة من الشارع السعودي وتعبر عن نبضه. فضلا عن ان المحاور المراد مناقشتها اصبحت بديهية في كثير من بلدان العالم، ولم تعد تدرج في خانة المجادلة او اختلافات الرأي. فالاصلاح والحقوق والتجديد ليست بحاجة الى فتح نافذة حوارية تشتيتية مفتعلة بغرض التباطؤ في سير الاصلاحات وانما الصحيح هو المضي قدما في الاصلاح مباشرة والعمل على تعديل القوانين المعيقة للاصلاح وانشاء المجتمع تنشئة يؤمن بالقيم الديموقراطية. كما فعل الملك عبدالله بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين في اصدار قرار حول مكافحة العنف الاسري، ولاقى ترحيبا واسعا، بهدف الحد من انتشار العنف في الاسرة السعودية، وكذلك في موضوع صندوق الاستثمار لاعانة محدودي الدخل، ويمكنه على ضوء ذلك ان يصدر قرارا في المشاركة السياسية للمرأة والرجل وامكانية الانتخاب والترشح، وظهور برلمان سعودي منتخب، وكذلك السماح لقيادة المرأة للسيارة من حيث بديهية واخلاقية اعطاء الحقوق للاخرين، وسيرحب وتمدح قراراته في الصحف الرسمية وغير الرسمية لليوم التالي ويعتاد عليها المجتمع وستدون بالانجازات العظيمة، ولن يلتفت لما يسمى بالحوار الوطني.

اليمن جارة المملكة تجاوزت المراحل بكثير وتتحدث عن ثلاث مرشحات منافسات لمنصب رئيس الجمهورية دون حرج او عقدة (الانثى) ولهن برامج سياسية فاعلة، وتم ذلك في اليمن دون حوار وطني بل خلقتها الانتخابات الديمقراطية (الوليدة) والارادة السياسية المتمثلة في القيادة السياسية اليمنية. والتي لا يمكن نكران محاسن صنعها الرئيس اليمني في عهده مترافقة مع هامش كبير من الحرية يسمح ايضا بتوجيه النقد الموجه والمباشر للرئيس، وهذه هي الديموقراطية اليمنية، ونتمنى ان تنتقل عدواها الى سائر دول المنطقة.

---

* كاتب وباحث اكاديمي من اليمن

كفاية

د. مصطفى عبد العال*

■ لا شك ان تعبير كفاية الذي نحتته المعارضة المصرية كان وما زال تعبيرا عبقريا لحركة احتجاج تدعو الى رفض وتطوير الواقع المصري المتردي بايقاعات مرعبة، الا ان هذه الحركة ككل الحركات السياسية عانت وتعاني من قلة الخبرة وتعارض توجهات اعضائها مما يؤثر على قدرتها على التطور والتأثير في اعداد اكبر من المواطنين الذين ادمنوا الانسحاب من المشاركة في العمل العام. وبالرغم من كل التقدير الذي احمله واتصور وجوده لدى كل الحالمين بوطن افضل لهذه الحركة ولما تقوم به، الا انها بحكم الممارسة وكذلك بحكم التعنت والتربص الذي تمارسه السلطة الاستبدادية في مواجهتها، عانت من التعثر والتخبط في الكثير من الامور، نتيجة لكونها تحاول ان تتعرض لحجم من القضايا يفوق امكانياتها ويتخطى حدود المتصور القيام به من طرف حركة بدأت وظهرت في الاساس من اجل قضية واضحة ومحددة هي رفض التمديد الرئاسي للرئيس مبارك وبالتالي رفض توريث الحكم لابنه، نقطة الانطلاق هذه لم يكن من الضروري ان تقود الحركة للتعرض لقضايا الزراعة ومتاعب الفلاحين في مصر ولحق البهائيين في تسجيل ديانتهم على بطاقات الهوية وحق المرأة في ان تتسمى باسم الام الى جوار اسم الاب ولا للاحتجاج على وضاعة وفجر الاحتلال الامريكي للعراق وما يرتبط بذلك من نقد ومواجهة الامبريالية والصهيونية، فكل هذه القضايا على اهميتها وعلى مشروعية الاحتجاج عليها ومواجهتها، قد تشكل بل هي شكلت فعلا عبئا على قدرات الحركة المحدودة القدرات والتأثير كما قللت من امكانية تنشيط وتعبئة اعداد اكبر من المصريين لمواجهة التمديد الذي تم والتوريث القادم على الطريق بخطوات متسارعة رغم النفي السلطوي والاحتجاج المعارض، لذا فقد كان عظيما ان تستعيد حركة كفاية ذاتيتها عبر الاعلان عن انها بصدد اعداد قوائم باسماء زبانية التعذيب في مصر لنشرها على اوسع نطاق وتعبئة الناس من اجل ادانة وفضح التوحش والهمجية اللذين اصبحا يشكلان ممارسات يومية لاجهزة الشرطة في مصر. فالواقع الاجتماعي المصري وحتى قبل ظهور حركات الاحتجاج على سياسات الرئيس مبارك وحكوماته المتعددة واجهزته القمعيه، هذا الواقع كان وما زال يصفعنا وبشكل يومي بوقائع التعذيب المفضي الى موت ليس فقط للمعارضين السياسيين بل لعامة الناس الذين يوقعهم حظهم العاثر تحت رحمة رجال امن مرضى بشكل مفزع يجعلهم يتلذذون لتعليق المواطنين كالذبائح وصعقهم بالكهرباء والاعتداء عليهم جنسيا لاثبات ان هذا الضابط او الشرطي قادر ومتجبر في مواجهة مواطن اعزل لا يملك من امره شيئا وما عليه الا ان يتحمل امتهان كرامته وادميته ليتفادى الموت.

هذا الواقع المزري شكل وما زال دعما كبيرا لاستمرار الاستبداد وبالتالي لاقرار التمديد ومن ثم التوريث وهما القضيتان الرئيسيتان لمشروع حركة كفايه، فالناس في عمومهم يمتنعون عن المشاركة السياسية خوفا من بطش السلطة وكلما زاد هذا البطش وتوحش كلما احجم الناس عن الانضمام الى حركات الاحتجاج والمعارضة، من هنا فان قرار حركة كفاية بالعودة الى المعنى الحقيقي لوجودها كحركة احتجاج عبر قرارها بعمل قوائم للزبانية هو خطوة هامة وحاسمة في مسيرة الاحتجاج المصرية من اجل وطن افضل واكثر ادمية مما هو عليه.

فلتستعد كفاية ذاتيتها التي جعلت منها اهم حركة احتجاج في العالم العربي وليعلن عقلاؤها انه كفاية تشرذم وتشتت في مواجهة القضايا لتصبح كفاية فعلا حركة قادرة على ان تصرخ في وجه الاستبداد كفاية ارحل ودع مصر والمصريين يستعيدون وطنا سلب منهم لزمن طويل بالقهر والترويع، وقد حان الوقت الذي يجب على كل الشرفاء ان يقولوا لهذا الواقع المهين باعلى صوت وبكل تركيز كفاية وليقتدوا بشباب كفاية الذين اصدروا اغنية جميلة مؤخرا يقولون فيها اصرخ بعلو الصوت احلامنا مش ح تموت، فالموت لا يأتي فقط عبر همجية القمع بل ايضا نتيجة لعدم اعمال العقل فلنقاوم الاستبداد انطلاقا من مقاومة تشرذمنا.

---

* كاتب من مصر يقيم في لندن

الحرب الاهلية تمتد على كامل مساحة العالم العربي

الامجد الباجي*

■ العراق في حالة حرب اهلية الى جانب حربه التحريرية، وفي فلسطين خطط اليهود بدقة علمية لشق الشعب الفلسطيني ودقه على حائط بعضه. ولكن هذين البلدين المحتلين ليسا وحدهما تضرم فيهما نار الكره الداخلية. الحرب الاهلية جاءت على كل العالم العربي وهي بدرجات متفاوتة يتم فيها القتل والذبح والتنكيل بالاقارب والاهل والاصدقاء على مساحات تختلف حسب امزجة وطبائع العرب والعربان. الامريكان والفرنسيس والطليان والانكليز وكل تلك القوى الكاثوليكية الاستعمارية كدست من المعارف بالعالم العالم العربي ما جعلها قادرة على استدراجنا ضد بعضنا في اية لحظة ارادت ذلك. وهي تبادر الى تاجيج احقادنا ضد بعضنا كلما ارادت ان تقتصد حربا على شعب من شعوبنا. ونحن دائما كالذباب نطير الى حيث نحترق.

لقد ترهلت قدراتنا العقلية وحللنا مكانها اداة الامعاء كتعويض عن ضعف الرؤية والبصيرة. ووفرت لنا وسائل الاتصال الحديثة فرصة لالقاء فواضل امعائنا على وجوه بعضنا البعض. فتحولت الفضائيات والانترنات الى مجرد وسائل جديدة لتصفية الحسابات القديمة التي ورثناها من احقاد قديمة مدمرة. وعوض ان نحسن استعمال هذه الوسائل الى خلق شرايين اتصال بيننا واعادة تنظيم صفوفنا حولناها مرة اخرى كما كنا نفعل في السابق الى اداة للكذب وجرجرة الشعوب الى مزيد من الهزائم.

الاستعماريون منقسمون ولكننا لم نفعل شيئا لاستغلال ذلك الانقسام ليكون لفائدتنا. بل تركناهم ياخذون الوقت لاعادة جمع صفوفهم واعادة ترتيب بيوتهم حتى يستعيدوا هجمات اقوى مما كانوا يفعلون في السابق. وفي المقابل بدأت الة التفريق تعمل بيننا بصورة فعالة. في فلسطين وفي العراق وفي الاردن وفي اليمن وفي مصر وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وسورية ولبنان وداخل بلدان الخليج العربي.

انقساماتنا باتت اليوم اكبر هدية نقدمها للاستعماريين كي يواصلوا سياستهم الاستعمارية التي نعاني منها على مدى قرنين من الزمن. ولقد كنا نتركهم يفعلون ولا زلنا كذلك. وغابت عنا الحكمة والتبصر حتى في ابسط قواعد التلاعب بالاوراق السياسية. فكما تركناهم في السابق يلعبون على وتر كرهنا وحقدنا على الاتراك العثمانيين وفتحنا لهم ديارنا حتى استباحوها واستباحوا اعراضنا وارزاقنا. ثم تركناهم يتلاعبون بانقساماتنا القبلية وتقوقعنا في دوائر القوميات الضيقة فحرضوا الجزائر على المغرب وتونس على ليبيا ومصر على اليمن وسورية على لبنان والعراق على الكويت وسربوا بيننا الغلمان والمومسات والمومسين لتحريضنا على مسك السلاح في وجه الاخر طالما ان هناك شيئا من المصلحة في الدفاع عن مواقع القبيلة.

واليوم تركناهم يتلاعبون بورقة الاسلام والاسلاميين. فبلغت المهزلة ان تحول جورج بوش الابن الى اكبر مفتي للاسلام وتكدست معاهد الدراسات الاستراتيجية التي صارت تنظر في الخطط التعليمية عندنا وكيفية تدريس القرآن والسنة حتى كدت تتاكد ان المدارس الاسلامية الكبرى مثل الازهر لم يعد لها وجود.

انهم يتلاعبون بورقة الاسلاميين كما يحلو لهم. طالما ان الحكمة انتهت في العالم العربي والاسلامي. وطالما ان التفكير بالامعاء اخذ مكان التفكير بالدماغ. فتكاثر الصياع والعويل ولم يعد هناك مجال لفهم ما يحاك ضدنا وما يتم تخطيطه للمستقبل.

ورغم هذا فهناك حقائق بسيطة على ارض الفعل السياسي تؤشر لكل ما يرنو اليه الاستعماريون ويريدون تحقيقه على المدى البعيد والمتوسط. هذه الحقائق التي يفهمها رجل الشارع ولا تغيب عنه لم نعمل لحظة على دراستها وتقديم نماذج لتخطي عتباتها.

اولى هذه الحقائق هي جملة الاستعدادات التي اخذها الاستعماريون لاغلاق منافذ الخطر على الصين كقوة عظمى صاعدة.

وربما هذه الحقيقة الوحيدة التي سيكون لها دور رئيسي في مسار التخطيط للمستقبل.

لذلك فان الحفاظ على عالم عربي منقسم وضعيف هو من المهام الكبرى على المستوى التكتيكي. فطالما يبقى الوضع على ما هو عليه فان الصينيين لن يكونوا جاهزين للدخول الى البحر المتوسط الا وهم تحت ضغوطات متعددة.

ولا يفوت الامريكان وحلفاؤهم ان يقراوا في ادمغة الاسلاميين حاجتهم الى تجميع صفوف العرب والمسلمين. لذلك استبقوا هذه المعركة على الاسلام والمسلمين بدفعهم في اتجاه ادلجة مفهوم صدام الحضارات الذي تدور رحاه ليس بين قوى غربية وقوى اسلامية حتى وان كنا نحضر في العراق على هذا الصدام العسكري وبكثير من الاحتراز على جزء كبير منه. لان جزءا كبيرا من القوى الاسلامية الموجودة في الحكم اليوم ليست في صدام مع الامريكان بل تعتبر حليفة لهم.

هذا الصدام يتم داخل المجتمعات العربية الاسلامية، بين حكومات مرتبطة بالغرب ومشاريعه الحضارية وبين قوى اجتماعية منضوية تحت لواء الاسلام وتطبيق الشريعة.

وهو الصدام الذي سينهك هذه المجتمعات وربما سينهيها ويعد المنطقة كي تبقى سياسيا وعسكريا واقتصاديا في حالة غثيان وضعف وترهل ويجعل مهمة الصين في التقدم نحو البحر المتوسط صعبة ومعقدة وباهظة الثمن.

ان الاستعماريين سيربحون على جميع الاصعدة طالما اننا نواصل اعطاءهم الفرصة للتلاعب بورقة الاسلام والاسلاميين. وطالما تواصل الحكومات العربية ممارسة الضغط على نفسها حتى تزيد عزلتها وضعفها. وبالمقابل تواصل القوى الاسلامية الاعتقاد الخاطئ انها قادرة على مزيد التقدم، وحشد القوة دون ان تكون عرضة للخطط الاستعمارية التي لن تقبل بقيام منظومة عربية اسلامية موحدة وقوية.

وبالمقابل فالصدام بين الصين والغرب آت لا ريب فيه. وهو الصدام الذي سيغير ملامح الحضارة الانسانية عموما. وحتى الصين ربما تفكر من الان التوافق مع الرؤية الغربية على ان يبقى العالم العربي والاسلامي ضعيفا و منقسما. فما هي مصلحتها في قيام قوة في جنوب البحر الابيض المتوسط طالما انها لا تمتلك ادوات مراقبة هذه القوة وستعمد الى المساومة بكل ما يساقط بين ايديها ولن تتراجع عن بيع من تريد بيعه طالما ان الثمن سيكون مغريا.

علينا ان نفهم اننا لا نمتلك مستقبلا خارج تغيير عقلياتنا والتوجه الى نظام الاختلاف والاستعداد لاستعمال كل ذرة قوة نملكها في مواجهة قوى ما انفكت تكدس القوة. على حكوماتنا ان تعود الى رشدها وتفكر مليا في حجم مسؤوليتها التاريخية وان تترك ابواب الحوار مفتوحة وان تواجه حقيقة انها اجهزة مخترقة وعليها ان تقلل من داء ذلك الاختراق. وبالمقابل على القوى الاسلامية ان تعيد النظر في خططها واستراتيجياتها وان تخفف من قناعتها بانها على حق والعالم في ضلال. وان اكبر عدو لهذه القوى هو قناعتها بانها الممثلة الوحيدة لطموحات شعوبها، وكل ذلك الكبرياء من انها الصوت الوحيد الذي يجب ان يسمع.

ان الخطط الاستعمارية ستتهاوى كقطع الورق الملفق عندما نفهم ان لا مستقبل لنا نحن العرب المسلمين الا داخل نظام ديمقراطي تعددي، وان اختلافاتنا نحلها بالحوار لا بالسلاح. وان نعد منطقتنا الى قيام قوة اقتصادية وعسكرية قادرة على صد كل اهانة لشعوبنا. ما عدا ذلك فالحروب الاهلية التي بدات منذ بعض الوقت لن تخدم الا الاستعمار.

---

* مخرج سينمائي